جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

بعنوان :

إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

من إعداد الطالب : صالح شريفة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ بن غزالة عبد الكريم	**(أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا**
الدكتور/ بن ساسي عبد الحفيظ	**(أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا**
الدكتور /كودية يوسف	**(أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا**

السنة الجامعية : 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : مالية وبنوك

بعنوان :

إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري –وكالة غرداية– خلال الفترة (2010–2014)

من إعداد الطالب : صالح شريفة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/بوغزالة عبد الكريم	**(أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا**
الدكتور/ بن ساسي عبد الحفيظ	**(أستاذ محاضر – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا**
الدكتور /كودية يوسف	**(أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا**

السنة الجامعية : 2017/2016

الاهداء

الحمد لله فالق الأنوار،وجاعل الليل والنهار والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه والسلام

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من أعطى فلم يكل العطاء وبذل فكان اسمي من السخاء ...أبي حفظه الله وأطال في عمره .

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى من قاسمتني السهر والعناء فكانت خير دواء ...أمي حفظها الله وأطال الله في عمرها .

إلى إخوتي عبد الحي، بوثينة، عبد الباسط أحبكم حبا لو مر على الأرض قاحلة لتفجرت منها أنابيع المحبة أدامكم الله وحفظكم .

إلى كل من يحمل اسم العائلة صالح أعمامي وأخوالي وخالتي وعماتي

والى عائلة عثماني خاصة أمي فاطنة وإبراهيم و اسمهان أدامهم الله وأطال الله في عمركم

إلى روح قلبي وألوان حياتي حاجي ليلى إلى من أحاطني بالمحبة والتقدير والاهتمام

رحاب رجال لملاح ،نورة مجوجة

إلى زملائي الذين كان لي قدوة حسنة طلاب جامعة خاصة مالية وبنوك

عماد ,مباركة ,مسعودة ,كريمة ,

إلى كتكوتين استبراق نور اليقين وإياد ديب حفظكم الله

الشكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتقدم بجزيل الشكر وكامل العرفان ووافر الامتنان

إلى أستاذي ومشرفي بن ساسي عبد الحفيظ، لإشرافه على هذه الرسالة

وما بذله معي من جهد وإرشاد .

إلى كل أساتذتي المحترمين الذين كانوا لي نورا بعلمهم أناركم الله بنوره

كما أتوجه الشكر والعرفان إلى أعضاء اللجنة الذين وافقوا على مناقشة

هذه المذكرة وتقديم الملاحظات والتوجيهات .

كما أتقدم بشكر إلى كل أستاذ ساعدني في حل غموض وسائلا من الله أن يجازيهم عني كل خير

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية و مفهوم إدارة السيولة و نظرياتها واستراتيجياتها كما عرضت الدارسة أهم مصادر السيولة في المصارف الإسلامية و أدواتها و كذلك التحديات التي تواجهه إدارة السيولة في هذه المصارف، بفاعلية، وقد استخدمنا المنهج التحليل الوصفي لتناسب مع طبيعة الدراسة لتحقيق أهدافها، وتوصلنا إلى نتائج أهمها :أن إدارة السيولة بالمصارف تعني ملائمة المصرف بين تحصيل السيولة في أقل مدة و بأقل تكلفة، كذلك قدرة المصرف على مواجهة المخاطر بما فيها الفائض و العجز، إضافة إلى أن المصارف الإسلامية تواجه عدة تحديات و عوائق في إدارتها السيولة و عدم وجود أدوات السيولة التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية .

الكلمات المفتاحية :البنوك الإسلامية، مشكلة السيولة، إدارة السيولة، الفائض.

A summary of the study:

This study aims to identify the concept of liquidity in Islamic banks and the concept of liquidity management theories and strategies as the study offered the most liquidity of Islamic banks and tools sources, as well as the challenges it faces liquidity management in Islamic banks, effectively, it has been used in Dell descriptive and analytical study of the suitability of the nature of the study and to achieve their goals and reach researchers to the set of results the most important, that the liquidity management of banks means appropriateness bank between the collection of liquidity in less duration and less expensive, as well as the bank's ability to cope with risk between excess liquidity and deficit, the study found also that Islamic banks face many challenges and problems in the management of liquidity as well as a lack Liquidity in the tools that fit with Shariah.

Key word: Islamic bank, risk of Liquidity**,** Liquidity management in Islamic Banks, surplus.

قائمة المحتويات

الاهداء	III
الشكر	IV
الملخص	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الاشكال	VIII
قائمة الملاحق	IX
المقدمة	ب
الفصل الاول :الاطار النظري لادارة مخاطر السيولة بالبنوك الاسلامية	2
المبحث الأول : عموميات حول ادارة مخاطر السيولة بالبنوك الاسلامية	3
المطلب الأول : ماهية السيولة وإدارتها بالبنوك الإسلامية	16
المطلب الثاني : ماهية مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية	20
المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية	21
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية لبنك البركة الجزائري وكالة غرداية	22
المبحث الأول :مدخل التعريف بنك البركة الجزائري	22
المطلب الأول : طريقة جمع المعلومات المعتمدة	23
المطلب الثاني : أدوات الدراسة ودراسة الهيكلية لبنك البركة الجزائري	24
المطلب الثالث :إدارة مخاطر السيولة بالبنك البركة الجزائري	30

الخاتمة	39
المراجع	42-41
الملاحق	45-44
الفهرس	49-47

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1-1	تطور مؤشرات السيولة من 2010 إلى 2014	**33**
2-1	تطور حجم فائض في البنك 2010 إلى 2014	**33**
3-3	تحليل الأفقي لأهم مؤشرات بنك البركة الجزائري ومخطر السيولة 2010الى 2014	**34**
4-3	حساب مخطر السيولة بالبنك البركة وكالة غرداية 2010 -2014	**34**

رقم الشكل	إسم الشكل	**رقم الصفحة**
(1-1)	عوامل نجاح المصارف الإسلامية	**03**
(1-2)	الأدوات المالية لحل خطر السيولة	**10**
(3-3)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	**20**
(3-4)	الهيكل التنظيمي لبنك البركة وكالة غرداية	**21**

رقم الملحق	اسم الملحق
الملحق رقم 1	بيان تطورات خلال فترة 2010-2011
الملحق رقم 2	بيان تطورات خلال الفترة 2011-2012
الملحق رقم 3	بيان التطور خلال الفترة 2012-2013
الملحق رقم 4	بيات التطورات للفترة 2013-2014

المقدمة

توطئة :

انتشرت البنوك الإسلامية في العقود الأخيرة بشكل كبير وهذا يعود إلى أن البنوك طابع مميز يرتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تعمل على تلبية طلبات المدخرين والمستثمرين الذين يرفضون المعاملات الربوية .

كما تعتبر السيولة بالنسبة للبنك أهم الوسائل الوقاية للبنوك من مخاطر الإفلاس، وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بدفع الفوري وهي الخاصية التي تمتاز بها البنوك دون غيرها من المؤسسات .

وتسعى الإدارة البنكية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها تتعرض لمخاطر من بينها مخاطر التشغيل، مخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة وتجد هذه الأخيرة عوائق كبيرة في إدارة مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك الإسلامية نظرا لصعوبة حصولها على نقدية بتكلفة معقولة، فان لجأت للبنك المركزي فتكون بذلك قد خالفت أحكام الشريعة وبالتالي على البنوك الإسلامية التطوير في آليات إدارة مخاطر السيولة لضمان الربحية .

وعليه سوف نتطرق في هذا البحث إلى طرح الإشكالية التالية :

مامدى كفاءة عمل البنوك الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة بالبنك بركة (فرع غرداية)؟

ويتفرع تحت هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية :

الأسئلة الفرعية :

-هل لدى البنوك الإسلامية آليات لمواجهة مخاطر السيولة ؟

- هل يستخدم بنك البركة أدوات التحليل المالي كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة ؟

- كيف يمكن تقييم بنك البركة لمخاطر السيولة عند قيام بحساب المؤشرات ؟

الفرضيات :

-نعم يعتمد بنك البركة على آليات لمواجهة مخاطر السيولة ؛

-يستخدم بنك البركة أدوات التحليل المالي كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة ؛

-يواجه بنك البركة نسبة عالية من مخاطر السيولة خلال فترة الدراسة .

مبررات اختيار الموضوع :

-التعرف على البنوك الإسلامية ومعالجة أهم المشاكل التي تعاني منها مخاطر السيولة ؛

-قلة الدراسة التي تتناول مخطر السيولة ؛

-كون ضمن مجال التخصص .

أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الموضوع بحد ذاته، حيث يعد موضوع السيولة و طرق إدارتها من أهم العوائق التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي ، وهذا لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها و عناصر الربحية المرجوة تحقيقها، التي أصبحت الأنظمة المالية المحمية و العالمية غير قادرة عمى مواجهتها، مما عرّض هذه البنوك لمشكلات التمويل بسبب ضعف البنية التحتية للأسواق المالية الأمر الذي يستدعي جعل إدارة السيولة من الأهداف العالمية للبنوك و خصوصا الإسلامية منها .

أهداف البحث :

-توضيح مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية ؛

-التعرف على سبل وأدوات لمواجهة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية؛

-التعرف على مؤشرات وتقييم بنك البركة من خلالها .

حدود الدراسة :

ستتم هذه الدراسة على البنوك الإسلامية في بنك البركة الجزائري، وكالة غرداية أما الحدود الزمنية فقد تم استخدام البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية في الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 وهي معلومات متاحة على موقع كل بنك.

منهجية البحث:

قصد الوصول إلى النتائج المرجوة، والإجابة على الأسئلة المطروحة يتطلب منا إستخدام المنهج الوصفي، في الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة إدارة السيولة ومخاطرها في البنوك الإسلامية، وكذا الدراسات السابقة هذا بالنسبة للفصل الأول.

كما تم اعتماد أسلوب دراسة حالة مستعينين بمؤشرات السيولة ومخطر السيولة من أجل تقييم ؛ بنك البركة الجزائري هذا في الفصل الثاني.

صعوبات البحث :

-صعوبة الحصول على إحصائيات التي تتعلق بمخاطر السيولة وكيفية حساب مخطر السيولة .

-بعد المسافة محل الدراسة .

هيكل البحث :

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كما يلي :

إهتم الفصل الأول بالأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة فتم تقسيمه لمبحثين، المبحث الأول كان بعنوان "**الأدبيات النظرية**" والذي تناول مفاهيم عامة السيولة وإدارتها والتعرف على مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية،أما المبحث الثاني كان بعنوان "**الأدبيات التطبيقية**" التي تتعلق بموضوع دراستنا.

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية التي تم تقسيمها إلى مبحثين، الأول بعنوان" الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة" والذي تم فيه تقديم البنك والمؤشرات المستخدمة، وكذا البرامج المستخدمة في الدراسة. أما المبحث الثاني فكان بعنوان "تحليل وتفسير، ومناقشة نتائج الدراسة" والذي حاولنا فيه تقييم بنك البركة الجزائري من حيث نتائج متحصل عليها .

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية

تمهيد:

تحظى السيولة بالأهمية البالغة عند البنوك سواء كانت بنوك التقليدية أو الإسلامية،حيث تبدأ أهمية السيولة لدى البنك من خلال قدرته على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل، بشكل مناسب حين يسعى البنك إلى تعظيم أرباحه .

كما أن إدارة السيولة في ظل الرقابة المصرفية ومنافسة البنوك التقليدية حيث تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تتعرض البنوك الإسلامية، وهي أكثر أهمية وأشد خطورة فيها عن البنوك التقليدية، ويعتبر كل من الفائض النقدي أو العجز في السيولة غير مرغوب فيهما لأنهما يسببان جملة من الآثار المتتالية والتي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية والى نقص المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها البنك الإسلامي من ناحية أخرى، ولذلك يتبع البنك الإسلامي بعض الحلول البديلة لإدارة مخاطر السيولة فيه، وكحلول مؤقتة أو دائمة لديه.

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول ادرة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية، التعريف بالبنوك الإسلامية والتعريف بالسيولة وإدارتها، وتوضيح مفهوم مخاطر السيولة،وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة مخاطر السيولة في بنوك الإسلامية،فكان تقسيم الفصل كالتالي :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية–الإطار المفاهيمي للدراسة–

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية–الدراسات السابقة للموضوع–

المبحث الأول:عموميات حول مخاطر سيولة وإدارتها بالبنوك الإسلامية

إعتمدت البنوك منذ نشأتها على التعامل بالفوائد أخذا وعطاء،لذا فكر عدد من علماء الاقتصاد والشريعة المسلمون أن لا يكون هناك حرمان من التنمية والاستثمار بسبب حرمة الفوائد (الربا) .

وتعتبر السيولة وإدارتها من أبرز وأهم القضايا التي تواجه المصارف في مزاولة إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية، وتحقيق التوازن بين تحقيق الأرباح من جهة والوفاء بالالتزامات من جهة أخرى وهكذا تلجأ المصارف إلى إتباع أو تنفيذ استخدام مجموعة من السياسات والأدوات التي تساعد في تحقيق المرونة، عليها أن تسعى البنوك الإسلامية إلى تبني إدارة جيدة لمخاطرها وعلى رأسها مخاطر السيولة لكي تضمن استقرارها المالي وملاءتها .

المطلب الأول: ماهية السيولة وإدارتها بالبنوك الإسلامية

يشمل المطلب الأول ثلاث فروع يتضمن الفرع الأول التعريف بالبنوك الإسلامية وأهدافها أما الفرع الثاني مدخل عام حول السيولة بالبنوك الإسلامية، وكذا الفرع الثالث مفهوم إدارة السيولة وأهم أهدافها بالبنوك الإسلامية .

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية وأهم أهدافها

أولا :مفهوم البنوك الاسلامية :

تعددت وتنوعت تعاريف المصارف الإسلامية من أهمها :

– هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخد أو عطاء،فالبنك الإسلامي يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائدهم مع ضمان عند الطلب، وحين مايستخدم من مواد نقدية في أنشطة إستثمارية أو تجارية فانه لايقرض أحد مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة. [1]

–مؤسسة مالية مصرفية وسيطة تهدف إلى تحقيق الربح، تلتزم في جميع أعمالها وأنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. [2]

ثانيا : أهداف البنوك الإسلامية : سوف نتطرق إلى أهم أهداف البنوك الإسلامية ومنها [3]:

–إحياء قواعد الشريعة الإسلامية ؛

–جذب رؤوس الأموال ؛

–تحقيق الأرباح ؛

–تحقيق الأهداف الاجتماعية ؛

–تحقيق النمو.

---

[1] – عبد الرحمان يسري أحمد ,**قضايا الإسلامية المعاصرة في النقود والتمويل** ,الدار الجامعية,الاسكندري ,2001ص259.

[2] – أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن طبعة الأولى ,2008 ص61.

[3] - نعيم نمر داوود, البنوك الإسلامية نحو الاقتصاد الإسلامي دار البداية , الأردن ,2012, ص50-51

وأخيرا يمكن تلخيص عوامل نجاح المصارف الإسلامية :

شكل(1-1): عوامل نجاح المصارف الإسلامية

المصدر: شوقي بورقبة، عرض كتاب مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد16 العدد 2، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة،2010 ص3

الفرع الثاني : مفهوم السيولة بالبنوك الإسلامية

سنتطرق إلى تعاريف حول السيولة في البنوك الإسلامية:

– مقدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتمولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع الأصول وبخسارة ومن هنا فان مفهوم السيولة يقيم إلى[1]:

مفهوم كمي: ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف دون تأخير.

ومفهوم نقدي: ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافًا إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.

[1] - بوضياف جهاد ,إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ,مذكرة ماستر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة خيضر ,بسكرة ,2015 ,ص45

–يكمن مقدرتها على الوفاء بالالتزامات الحالية أو الفورية، بما يضمن سير النشاط بدون معوقات، ولتحقيق ذلك يجب على البنك الإسلامي الاحتفاظ بمبالغ سائلة من النقدية أو من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة في البنك، أو لدى البنوك الأخرى حتى يمكن الوفاء بالالتزامات التي على البنك وكذا أي مبالغ قد تطلب منه على وجه السرعة[1] .

الفرع الثالث: مفهوم إدارة السيولة وأهدافها بالبنوك الإسلامية

أولا: مفهوم إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية :

سنتطرق إلى تعاريف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية :

–إحتفاظ البنك بتدفقات النقدية الكافية للمواجهة السحوبات الكبيرة، بشكل فجائي أو غير معتاد. [2]

–بأنها الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية .[3]

ولتحقيق إدارة سليمة للسيولة فان المصارف الإسلامية تتقيد ببعض السياسات التي تتماشى بطبيعة عملها في إداراتها للسيولة وهي كالتالي:

–سياسة الاستثمار بصفة عامة وعدم إكتناز الأموال ؛

–سياسة تدبير العجز أو الفائض في السيولة بدون اللجوء إلى الإقتراض أو الإقراض بفائدة ؛

–سياسة أولوية التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ؛

– سياسة عدم التعامل مع البنوك التقليدية الا عند الضرورة وبعيدا عن نظام الفائدة والمقامرات وكافة السبل المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ؛

–سياسة الإلزام بقوانين وتعليمات البنك المركزي.

ثانيا :أهداف إدارة السيولة :

وتتمثل أهم أهداف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في مايلي[4]:

–توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع لايكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض معدلات الربحية؛

---

[1] - فريد مشري، **علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص :نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2009/2008 ص84.

[2] - *Bank Negara Malaysia /2002/Liquidity Framework for Islamique Financial Institutions ;Kwala Lampur.*

[3] – عبدالستار أبوغدة، **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية**،، مجموعة البركة المصرفية ,السعودية ,2010 ,ص142.

[4] –عبدالقادر الدويك، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق،22–23 مارس 2010 ,ص06 .

-المحافظة على سيولة كافية لتلبية الإحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، ودائع وكالة استثمارية... الخ) ما قد يعرض البنك لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية ؛

-تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك ؛

-تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك، ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها؛

-وضع الضوابط والقواعد والسقوف لتقليل مخاطرة البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة ؛

-المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك ؛

-وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطة النقدية .

المطلب الثاني : ماهية مخاطر السيولة وإدارتها بالبنوك الإسلامية

يعتبر مخطر إدارة السيولة من أبرز المعيقات التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وذلك نتيجة أسباب معينة،ولذلك سوف نتطرق إلى تناول هذا في ثلاث فروع يتضمن الفرع الأول مفهوم مخاطر السيولة وأسبابها بالبنوك الإسلامية،أما الفرع الثاني يكمن في تقنيات إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية وكذا الفرع الثالث مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية .

يجب التطرق أولا لمفهوم إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية واهم مخاطرها :

تعريف إدارة المخاطرة: يمكن تعريفها بأنها العمليات التي يقوم بها المصرف لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على عملية اتخاذ القرار والتحول لها ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها[1] .

مخاطر الائتمان : هي عبارة عن مخاطر تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته،بسبب لجوء البنك إلى تقديم الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه [2].

مخاطر السيولة : تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية إلتزماته في في تواريخ استحقاقها ولصعوبة الحصول على نقدية بتكلفة معقولة،وهناك معنى آخر شائع لمخاطر السيولة وهي أن قيم الأصول قصيرة الأجل غير كافية لمقابلة المطلوبات القصيرة الأجل.[3]

[1] -نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21.اكتوبر2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ص3

[2] – جهاد حفيان،" إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، مذكرة ماستر، كمية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011, ص06

[3] – طارق عبد العال حماد،" إدارة المخاطر (أفراد , إدارات ,شركات , بنوك) مخا طر الائتمان و الاستثمار المشتقات و أسعار الصرف"، الدار الجامعية لنشر و التوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية،2003 ، ص 200.

مخاطر التشغيل : يمكن أن تكون هناك تشغيلية حادة في هذه المؤسسات مثل : مخاطر العاملين،وتنشأ مخاطر التشغيل هنا عندما لايتوفر للبنك الإسلامي الموارد البشرية الكافية، للقيام بالعمليات المالية الإسلامية [1].

مخاطر الثقة: كما قد يؤدي معدل العائد المنخفض للبنك الإسلامي مقارنا بمتوسط العائد في السوق المصرفية، قد يؤدي إلى مخاطر الثقة حيث ربما يظن المودعون والمستثمرون أن العائد المنخفض هو التقصير من جانب البنك الإسلامي،وقد تحدث مخاطر الثقة بأن تخرق البنوك الإسلامية العقود التي بينها وبين المتعاملين معها [2].

مخاطر الإزاحة التجارية: (التجارية المنقولة) : وتحدث عندما لا تستطيع البنك الإسلامي إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك الإسلامية أو التقليدية المنافسة. وهنا قد يقرر المودعين سحب أموالهم، ويلجأ مالكو البنك الإسلامي في هذا الحالة إلى التنازل عن بعض الأرباح لصالح المودعين في حسابات الاستثمار [3].

الفرع الأول مفهوم مخاطر السيولة وأسبابها وأهم بالبنوك الإسلامية

بعد ماتطرقنا إلى توضيح إدارة مخاطر وأهم المخاطر التي تتميز بها البنوك سوف نتطرق إلى دراسة نوع من هذه المخاطر إلا وهي مخاطر السيولة

أولا : مفهوم مخاطر السيولة

سنتطرق إلى تعاريف حول مخاطر السيولة بعد ماتطرقنا إلى معنى إدارة المخاطر :

-هي المخاطر الناشئة عن عدم كفاية السيولة المتطلبة التشغيل العادية، وتقلل من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في موعدها وقد يؤدي إلى عجز البنك عن مواجهة عمليات سحب المودعين لأموالهم، مما يؤثر على ثقتهم فيه والتدافع لسحب المزيد من الأموال وبالتالي تتزايد المشكلة [4].

-هي تقسيم الودائع الاستثمارية غير كاف لمقابلة متطلبات التمويل والاستثمار، كما أن قيم الودائع الجارية غير كاف لمقابلة متطلبات أو التدفقات النقدية غير المتوقعة إلى الخارج [5] .

ثانيا : أسباب حدوث خطر السيولة :

سوف نتطرق إلى أهم الأسباب المؤدية إلى مخاطر السيولة وهي كالتالي[1]:

[1] – الأخضر لقليطي وحمزة غربي .**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية** , جامعة سطيف ,السنة غير منشورة , ص 9 إلى 11 .

[2] – صالح مفتاح، مداخلة ,**إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**, 2009، ص 04

[3] -لقمان حلوة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011، ص : 53.

[4] – فضل عبد الكريم محمد ,**المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية واليات المقترحة للحد منها ,القدوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** ,دار الهدى ,الجزائر ,2010 ص 354-355

[5] – عادل عبد الفضيل عيد ,**الاحتياط ضد المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية** ,دراسة مقارنة ,دار الفكر الإسكندرية ,2011,ص130.

-صدمات السحب المفاجئ التي تتعرض لها المصارف نتيجة إهتزاز عامل الثقة لدى الجمهور المودعين؛

-عمليات التحويل الغير متوقعة لأموال أصحاب الحسابات حسابات الاستثمار والمودعين لأسباب متعددة مثل : مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة أو مخاطر السمعة ؛

-صعوبة تسيل الأصول بمعنى صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة وذلك وفاء لتلك الالتزامات مما يؤثر على الربحية ؛ ورغبة المصارف في الحصول على عوائد أكبر وذلك لأن العوائد تتناسب طرديا مع المخاطر ؛

-تمويل المصارف الاستثمارات طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل .

الفرع الثاني : تقنيات وإجراءات إدارة مخاطر السيولة

لابد أن تكون لإدارة مخاطر السيولة، مجموعة من تقنيات واجراءات الفعالة لضمان عدم الوقوع في مخطر السيولة .

تقنيات إدارة مخاطر السيولة :

عملية إدارة مخاطر السيولة تبدأ باشتراط وضع سياسة لإدارة السيولة من قبل مجلس إدارة البنك فهناك متطلبات للعمل بها منها[2] :

-يجب على محل الإدارة أن يفهم مخاطر السيولة في البنك وظروف المحيط الداخلي والخارجي ؛

-يجب على مجلس الإدارة تحديد الموافقة على استراتيجيات سياسات إدارة مخاطر السيولة ؛

-يجب على مجلس الإدارة نشر التعليمات، الاتصال وتوجيه المدريين لإدارة السيولة بشكل فعال ؛

-يجب على محل الإدارة أن يدمج تكاليف السيولة والمخاطرة في التسعير الداخلي، قياس الاداء والمصادقة على المنتجات الجديدة .

الفرع الثالث : الأدوات المالية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية .

أولا : السوق المالي ودوره في حل خطر السيولة في البنوك الإسلامية

تلعب السوق المالية دور هام في إعادة تمويل أنشطة المؤسسات المالية والمصرفية، سواء من حيث الآجال والأدوات المالية المختلفة في درجة سيولتها والتي توفرها لهذه المؤسسات الخاصة، عندما يتعلق الأمر بالبنوك الإسلامية التي تحاول الابتعاد التدريجي عن موارد إعادة التمويل التقليدية بواسطة البنك المركزي .

وقبل التطرق إلى دور السوق المالي لإسلامي في حل مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية نتطرق إلى تعريف السوق المالي الإسلامي كما يلي[1] :

---

[1] - حكيم براضية ,**دور التصكيك ودوره في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية** ,مذكرة ماجيستر كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بوعلى ,الشلف, الجزائر ,2011 , ص6.

[2] - رقية شرون , **إدارة المخاطر المالية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية , أطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير** ,جامعة الحاج لخضر – باتنة ,2014 ص 92.

تعريف السوق المالي الإسلامي :

هو المكان الذي تتداول فيه الأموال قصد تنشيط استثمارها عن طريق الأدوات المالية وفقا لأحكام معاملات المالية وبخاصة أحكام السوق ونظام السوق، وهوما يعرف بالسوق الأولية وتشمل الأهمية السوق الثانوية التي تتيح للمستثمرين أن يعاودوا دخول السوق الأولية وتشكل فرصة للحصول على سيولة وتشجيعا على توظيف الأموال ثقة بإمكان الخروج من السوق عند الحاجة.

دور السوق المالي في حل مشكلة لدى البنوك الإسلامية :

حتى تكون السوق المالية الإسلامية في خدمة البنوك الإسلامية بشكل أكثر نجاح وفعالية فان يجب الاعتماد أساسا على أدوات المالية، تجسيد صيغ تمويلية متوسطة وطويلة الآجال للبنوك الإسلامية،وتحتاج البنوك الإسلامية دوما إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة .

ويمكن تلخيص مميزا الأدوات المالية الإسلامية التي تعد أدوات لحل مشكلة السيولة [2]:

الشكل(1-2) : الأدوات المالية لحل خطر السيولة

-توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية
-اتساع الأسواق وقابليتها
-انخفاض مخاطر الاستثمار فيها إلى أقصى حد مضمونة
- أجالها قصيرة في اغلب الحالات
-سرعة تحويلها إلى سيولة

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على دراسة سابقة بوضياف جهاد

ثانيا : الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إدارة مخاطر السيولة

[1] -- فريد المشري , **علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي**, مرجع سبق ذكره ص 59-60.

[2] -بوضياف جهاد ,**إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية** ,مرجع سبق ذكره ص 77

تعريف الهندسة المالية الإسلامية:

بأنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار الشريعة الإسلامية[1].

وهذا التعريف يشير أن الهندسة المالية الإسلامية **تتضمن العناصر التالية** [2]:

-ابتكار أدوات مالية جديدة ؛

-ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية ؛

-ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل : إدارة السيولة أو الديون، أو اعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع ؛

-أن تكون الإبتكارات المشارة إليها سابقا سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للمشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن من الاختلافات الفقهية، أي تميز بالمصداقية الشرعية .

إستخدام الهندسة المالية الإسلامية للتحول من مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية[3] :

-**بيع دين السلم** : يعتبر بيع السلم قبل قبضه من القضايا التي تثير خلافات فقهية، فقد أجاز الإمام مالك إذا كان من غير الطعام، ومنعه سائر الأئمة، قد يتبنى البعض أي الإمام ويطرح فكرة تسيل (توريق) الديون السلعية على هذا الأساس،بل ومن الممكن تسيل الديون السلعية بصورة يوافق عليها جميع الأئمة فالهندسة المالية الإسلامية كما رأينا من قبل تهدف إلى الابتعاد قد الإمكان عن الخلاف الفقهي دون فارق كبير للمنتج فيمكن لدائن أن يبيع سلما موازى للأول، بنفس المواصفات والشروط ويمكن أن يضاف إلى ذلك اعتبار الدين رهنا للسلم الموازي، فإذا صح السلم الأول رهنا للسلم الثاني، صار الدينان متقاربين، في درجة المخاطرة ومتماثلين في الخصائص الأخرى .

– التوريق وإدارة المخاطر : التوريق هو صيغة للحصول على السيولة، وهو أن يشتري شخص سلعة إلى أجال لبيعها ويأخذ ثمنها لينتفع به، ويتوسع فيه .

-**إدارة مخاطر عدم السداد أو المماطلة في الدفع في عقود المرابحة للأمر بالشراء** وكحلول لذلك نجد[1] :

[1] – هشام كامل قشوط، **إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي**، دار النفائس، الأردن، 2013,ص 146

[2] -بوضياف جهاد ,أدرة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ,مرجع سبق ذكره ص **77**

[3] – بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، **استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-18 أفريل2007 ص15-17 .

-عند عجز المدين (المشتري) عن الدفع وعلم البنك لهذا يمكنه أن يدخل مع هذا المدين في شركة بقيمة الدين ؛

-اللجوء إلى إعادة الاتفاق على نسبة الربح، بحيث تزيد هذه النسبة لصالح البنك تبعا للزمن الذي يتأجل إليه الدفع.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

ما يميز هذا الموضوع أنه حديث الدراسة بقلة البحوث فيه، فمعظم البحوث الأخرى تطرقت إلى جزء من موضوع البحث وعليه سنحاول فيما يلي أن نقوم بعملية عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة. حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول لعرض الدراسات السابقة، والثاني لإظهار أوجهه التشابه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا.

المطلب الأول : دراسة سابقة حول إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية محليا وأجنبيا

سنتطرق في هذا المطلب إلى إلى دارسات سابقة حول إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية محليا وأجنبيا :

دراسة الأولى : رسالة ماجستير إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية لصاحبة هاجر زراقي سنة2011، جامعة فرحات عباس سطيف، ومن خلال هذه الدراسة،وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك الإسلامية أعلى من نظيرتها التقليدية وذلك بسبب طبيعة التمويل التي تتميز بها البنوك الإسلامية .كما أن هذه البنوك مجبرة على إستخدام وسائل محددة للتعامل مع مخاطر الائتمان وذلك ضمن قيود الشريعة وهذا ما يبرز محدودية الطرق الحالية للتعامل مع مثل هذه المخاطر وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع الحقائق والبيانات حول ظاهرة المخاطر وإدارتها في البنوك الإسلامية ومن ثم تحليلها، وقد توصلت الدراسات إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك التقليدية لا تختلف عن البنوك الإسلامية في مراحل إدارة لمخاطر.

دراسة الثانية : عبارة عن رسالة ماستر،إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية لصاحبة، بوضياف جهاد، سنة 2015، جامعة محمد خيضر، بسكرة،تهدف هذه الدراسة إلى، توضيح آثار مخاطر السيولة على البنوك الإسلامية، والبحث عن سبل وأدوات مواجهة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية، وقد توصلت الدراسات مجموعة من النتائج أهمها تمتلك كل وحدة من مجموعة دالة البركة المصرفية وحدة خاصة لإدارة المخاطر فيها،كما يلعب رأس المال المصرفي دورا جد مهم في الحفاظ على سيولة البنك،حيث يجنبه التعرض لمخاطر السيولة إضافة أن بنك البركة أول تجربة للمصرفية البنكية في الجزائر،ولقد لقي عدة صعوبات في إدارة مخاطر السيولة نظرا لعدم توفر الأدوات الكافية لحل مشكلة السيولة لديه.

دراسة الثالثة : عبارة عن رسالة ماستر أحلام بوعبدلي، عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، 2015، جامعة الجزائر، وتهدف هذه الدراسة إلى وجود إطار منافسة القوية والحادة مابين البنكين تقليدي والإسلامي، و التسابق

[1] – نعيمة خضراوي , **إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**، رسالة ماجستير ,تخصص نقود وتمويل ,كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة محمد خيضر ,بسكرة ,2009 , ص85.

نحوى الأفضلية في كل جوانب الخاصة إدارة المخاطر،إضافة إلى معرفة العلاقة وتأثير المتغيرات المستقلة (حجم البنك، العائد على الأسهم، العائد على الأصول، ونسبة كفاية رأس المال) على متغير التابع (مخاطر السيولة، وحصر وتحديد مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وقد توصلت الدراسات إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن البنوك الإسلامية لها معدلات كفاية رأس المال مقارنة مع بنوك التقليدية، أن بنوك الإسلامية أقل عرضة لمخاطر السيولة كلما ارتفع معدل كفاية رأس المال يرتفع مؤشر مخاطر السيولة والذي يدل على انخفاض خطر السيولة .

الدراسة الأجنبية :*Liquidity risk management ، a comparative study between conventional and Islamic banks of Pakist* عبارة عن دراسة Muhammad farhan وkhizer Aliوقد أكد على أهمية هذه الدراسة دراسة المخاطر التي تتعلق بالنظام المصرفي في اعتباره أهم مورد للاستثمار، واعتبر أن إدارة المخاطر السيولة جزء من الإدارة العامة للمخاطر البنكية سواء كانت بنوك تقليدية أو إسلامية وتهدف هذه الدراسة تبين كل من حجم البنك، العائد السهم، العائد الأصول، نسبة القروض غير العملة ومعدل كفاية رأس المال باعتبارها متغيرات مستقلة مع المتغير التابع هو مخاطر السيولة،وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أهمها :

وجود علاقة موجبة ذات دلالة لكل من حجم البنك، العائد على السهم، العائد على الأصول ومعدل كفاية رأس المال مع مخاطر السيولة بالنسبة للبنوك التقليدية والإسلامية، بينما وجود علاقة سالبة ذات دلالة بين القروض غير العاملة ومخاطر السيولة في كلا البنكين

الدراسة الأجنبية:

Anouar Hassoune، "La gestion des risques dans les banques islamiques"، moody's investor-service، paris، 2008.

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية، حيث ركزت الدراسة على تشابك مخاطر الأنشطة البنكية وتحديات إدارة البنوك الإسلامية، وبالإضافة إلى الوساطة والمخاطر الغير مالية. فقد سلطت الضوء على تشابك المخاطر والتحديات التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية، إلا أن الدراسة اقتصرت على المخاطر في البنوك الإسلامية، ولم يعد الباحث اهتماما إلى العوائد في البنوك الإسلامية والدراسة التطبيقية حول الموضوع، وهذا ما سنتطرق له في دراستنا

المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية

بعد عرض الدراسات السابقة وجدنا أن هناك أوجه التشابه وأوجه الاختلاف في بعض الجوانب بين هذه الدراسات ودراستنا أهمها:

من ناحية الهدف : هناك نشترك معها في الهدف وهو البحث عن أدوات وسبل مواجهة مخاطر السيولة .

أما بالنسبة للحالة المدروسة: هناك من قام على دراسة واحدة في بنك الإسلامي ولم يعالج مخطر السيولة بل مؤشراتها فقط، وهناك من قام بدارسة مقارنة بين بنك التقليدي وبنك الإسلامي ولذلك سوف نقوم بدارسة بنك الإسلامي .

بالنسبة لطريقة المعالجة :يمكن القول أن كل الدراسات قامت بإطلاع على قوائم مالية للبنك فمنها من إستعمل مؤشرات قياس السيولة ومنا من استعمل قياس مخطر السيولة ودراستنا سوف نستعمل مؤشرات السيولة وحساب مخطر السيولة .

مع أن هناك اختلاف بين الدراسات فمنه نستنتج: يجب أن ندرس في البنوك الإسلامية مخطر المتعلق بالدراسة (مخطر السيولة)

خلاصة الفصل الأول :

تناولنا في هذا الفصل الجانب الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى للمفاهيم العامة، حول إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية وتعاريف حول السيولة وإدارة السيولة ومخاطر السيولة،كما يجب على البنوك الإسلامية إيجاد آليات لمواجهة مخاطر السيولة وإدارتها بشكل فعال وتنويع استثماراتها .

أما المبحث الثاني فتم فيه عرض لدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تطرقنا لأهم جوانب الدراسة والمتمثلة في الهدف من الدراسة، دراسة الحالة، وطريقة المعالجة، كما ذكرنا أهم النتائج المتوصل إليها وفي النهاية، إبراز إحدى جوانب أهملها الباحث في دراسته والتي سيتم التطرق إليها في دراستنا. ومن تم إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا.

الفصل الثاني : دراسة الميدانية لبنك البركة الجزائري-وكالة غرداية-

تمهيد

يعتبر بنك البركة الجزائري أول تجربة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، فقام بفتح أبوابه لتلبية إحتياجات عملائه الذين يرغبون في تمويل إحتياجاتهم بمنتجات إسلامية بعيدة عن شبهة الربا. وكغيره من البنوك فان بنك البركة الجزائري يتعرض إلى جملة من المخاطر تهدد وجوده وتطوره،خاصة منها مخاطر السيولة .

وعلى هذا الأساس سوف نناقش في هذا الفصل تجربة بنك البركة في إدارة مخاطر السيولة،ومعرفة الأساليب التحوطية التي يستخدمها لذلك،وهل تتماشى هذه الأساليب لإدارة المخاطر السيولة وهل تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية أم لا وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول :مدخل التعريف بالبنك البركة الجزائري .

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج

المبحث الأول : مدخل التعريف بالبنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري فرعا من الفروع التي افتتحتها مجموعة دلة البركة، التي يقع مقرها الرئيسي في البحرين، والمنتشرة في عدد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، كالسودان، وتونس، ولبنان وسوريا، وجنوب إفريقيا، وتركيا ...الخ

ويعتبر بنك البركة الجزائري أحد البنوك الإسلامية التي تستمد أسس عملها من ضوابط الشريعة الإسلامية، إلا أنه ينشط في بيئة تقليدية لا تراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي .وهذا سوف نناقشه في هذا المبحث من خلال المطالب .

المطلب الأول : طريقة الدراسة ولمحة تاريخية عن بنك البركة الجزائري

يتضمن هذا المطلب ثلاث فروع يشمل الفرع الأول على طريقة التي اعتمدت عليها في تجميع المعلومات إضافة إلى الفرع الثاني يكمن في تقديم بنك البركة الجزائري وأخير ا الفرع الثالث يشمل أهداف بنك البركة الجزائري .

الفرع الأول : طريقة جمع المعلومات المعتمدة

لقد سعينا جاهدين للقيام بدراسة ميدانية في بنك البركة الجزائري بوكالة غرداية، و لكن للأسف أغلب المؤسسات وخاصة المالية منها تعاني من تخوف في تسرب المعلومات بسبب تأخر الوعي،لهذا فقد اعتمدنا في جمع المعلومات على أسلوب المقابلة المباشرة نظرا لطبيعة الموضوع وأهميته إلا أن هذا الأسلوب لم يكن كافيا فيما يخص المعلومات والمعطيات الأزمة،لهذا فقد تم البحث في كل ما يخص البنوك عن طريق رابط الانترنت الخاص به:

http://www.albaraka bank.com

الفرع الثاني :مجتمع وعينة الدراسة ولمحة تاريخية

تعريف بنك البركة الجزائري : هو أول بنك إسلامي مشترك(بين القطاع العام والخاص)يؤسس في الجزائر،أنشئ كشركة مساهمة ومعتمدة لدى بنك الجزائري، في إطار قانون النقد والقروض،وتخضع نشاطاتها البنكية لأحكام الشركة الإسلامية [1].

نشأة بنك البركة : أنشئ بنك البركة الجزائري بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض (القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990) الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الجزائر، وقد أدخل هذا القانون تعديلات جمة في هيكل النظام البنكي الجزائري، ومن بين هذه الإصلاحات السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مختلطة وخاصة،مقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة.

-تأسس بنك البركة الجزائري في شكم شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري مقسمةإلى 500000 سهم بقيمة 1000 دج للسهم، يشترط فيه مناصفة كلا من [2] :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 50 %؛

-شركة دلة البركة القابضة الدولي(السعودية)بنسب 50 %.

---

[1] - هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011 ص156.

[2] - الموقع الرسمي لبنك البركة : http://www.albarak bank .com

تم رفع رأس المال الاجتماعي لبنك البركة الجزائري في نهاية السداسي الأول لسنة 2009 إلى10 ملايين دج واصبح مقسما كالتالي :

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 44 %؛

-شركة دلة البركة القابضة الدولية(السعودية)بنسبة 56 %.

يمتلك البنك عدة وكالات منتشرة عبر التراب الوطني، موزعة على أكبر ولايات الجزائر حيث وصلت في نهاية 2011 إلى 24 وكالة من هذه الولايات هي :الجزائر العاصمة، البليدة، غرداية، تلمسان، وهران، قسنطينة، سطيف، باتنة، بجاية، سكيكدة،عنابة .

الفرع الثالث : أهداف البنك البركة الجزائري

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال[1]:

-تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها وفق صيغ إسلامية وتحقيق عوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة؛

-توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية؛

-تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي؛

-القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين؛

-تطوير أشكال التعاون مع البنوك الإسلامية في كافة المجالات خاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات ؛

-تطوير آفاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جودتها الاقتصادية والاجتماعية؛

-تشجيع الادخار الفردي والمؤسساتي.

المطلب الثاني : أدوات ودراسة الهيكلية للبنك البركة الجزائري

يتكون هذا المطلب من ثلاث فروع، يتضمن الفرع الأول الأدوات التي استعملتها في جمع المعلومات كما يشمل الفرع الثاني دراسة الهيكلية لبنك البركة الجزائري والهيكل التنظيمي لفرع غرداية وكذا الفرع الثالث الذي يحتوي على أهم مهام بنك البركة الجزائري .

الفرع الأول : الأدوات المستعملة في جمع المعلومات

بما أن الغاية من جمع المعلومات هو تحليلها ومناقشتها، فبعد جمعها الخطوات التالية:

بعد حساب بعض المؤشرات المالية الخاصة بقياس نسبة السيولة التي سوف توضح لاحقا، قمنا بجمع المعلومات والبيانات وتحويلها إلى كمية عن طريق برنامج Excel،ثم تحليلها ومناقشتها لتأكد من صحة الفرضيات التي بنيت عليها الإشكاليات

[1] – التقرير السنوي لبنك البركة، 2014.2010 ,صً 76 .

الفرعية، ومن بين هذه المؤشرات اعتمدنا على مؤشر السيولة لمعرفة الفائض أو العجز في السيولة،إضافة إلى ذلك حساب مؤشر مخطر السيولة وبعض المؤشرات التي تترجم وضعية السيولة ومقدرتها على الوفاء بالتزاماته.

الفرع الثاني دراسة الهيكلية لبنك بركة الجزائري

يتشكل الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري من مختلف الأعضاء (مجلس الإدارة، اللجان، المديريات.) القائمين على سير نشاط البنوك والشكل الموالي يوضح ذلك:

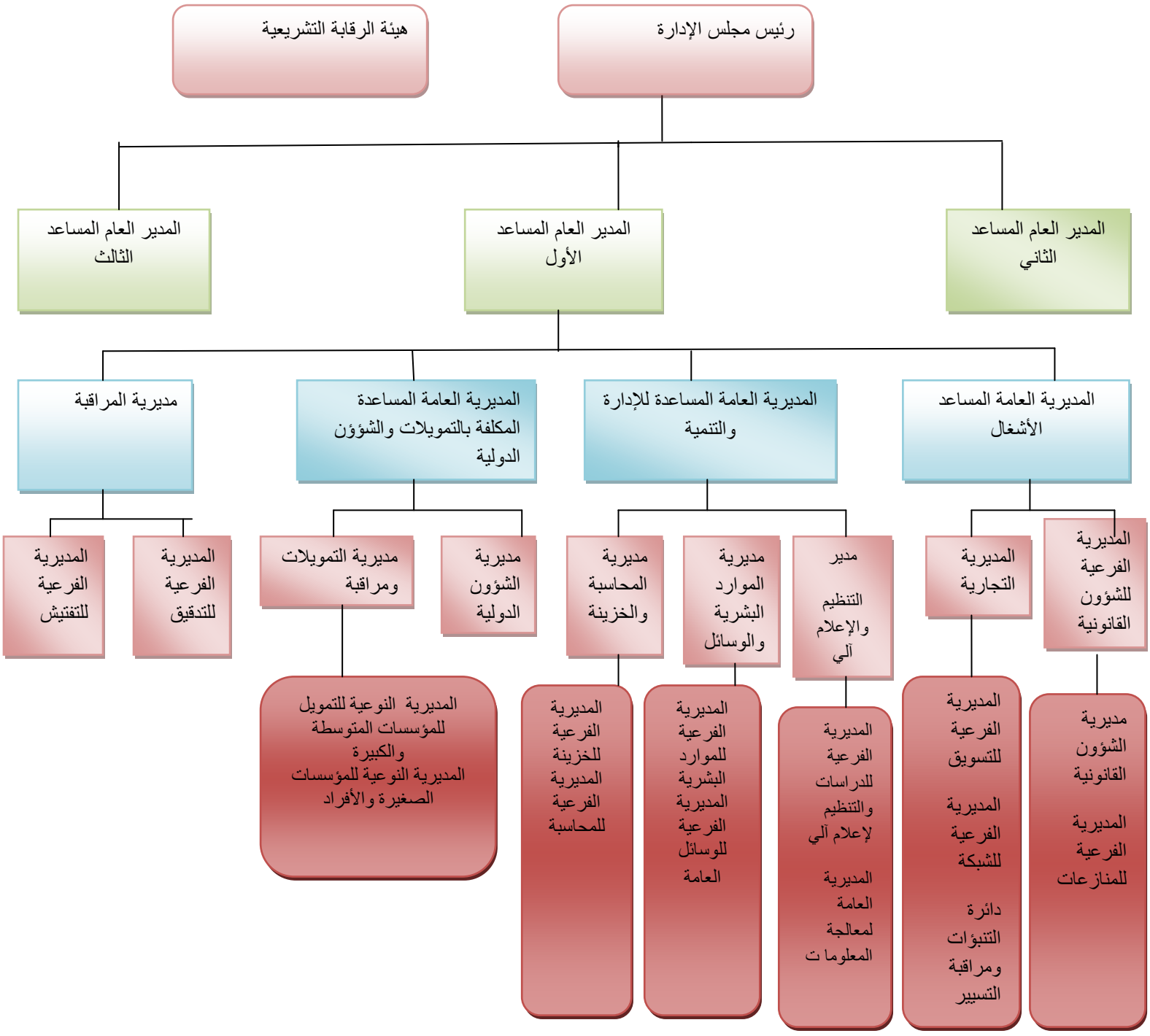

المصدر: التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2010

دراسة الهيكل التنظيمي بنك البركة الجزائري لوكالة فرع غرداية:

بما أن دراسة التطبيقية كانت في وكالة غرداية،فإن سوف نتعرض بالتفصيل الهيكل التنظيمي لهذه الوكالة:

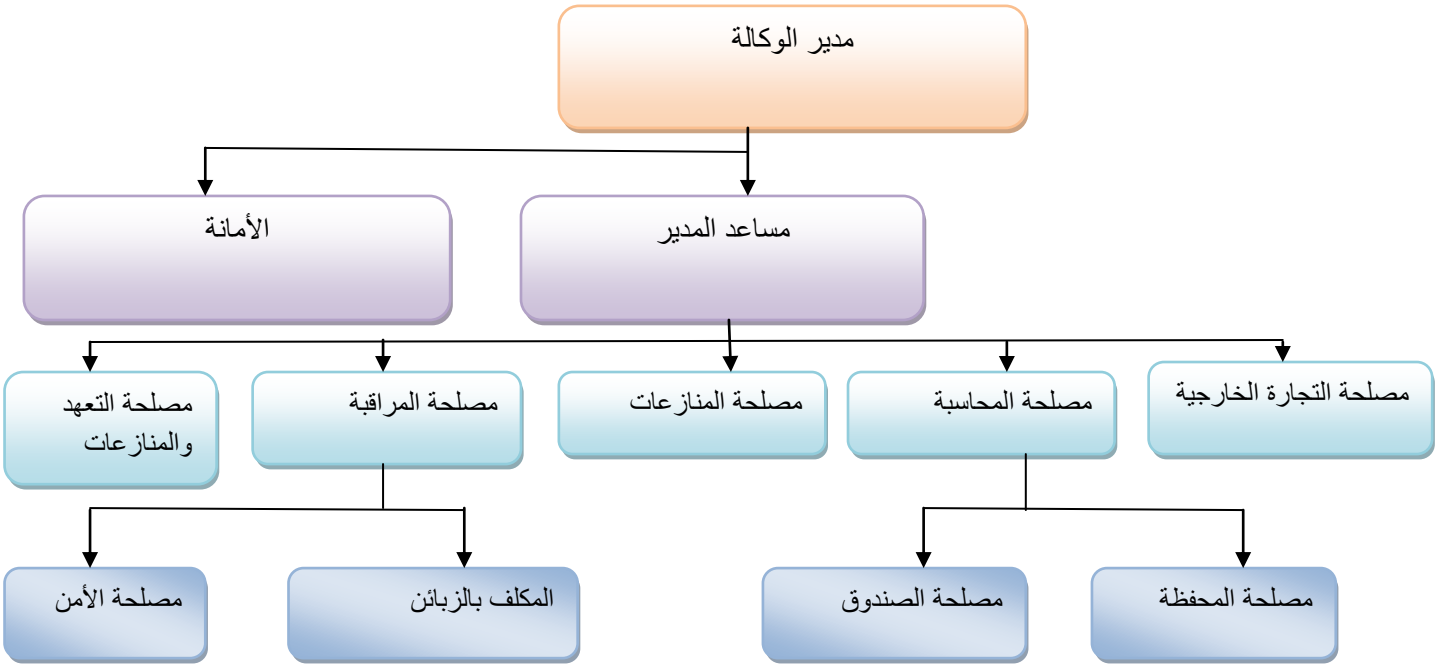

المصدر : بنك البركة الجزائري وكالة غرداية

حسب الهيكل التنظيمي نبرز مايلي :

1-مدير الوكالة: وهو خاضع مباشرة تحت سلطة مدير الشبكة،و يعتبر المسؤول الأول عن تسيير البنوك والنتائج التجارية لهيكله،هو ممثل بنوك البركة الجزائري على المستوى المحلي، المكلف بالمهام التالية:

-تقييم عمل الاستغلال للإدارة بإعطاء التعليمات والتوجيهات؛

-استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها؛

-السهر على تطبيق القوانين التي تدير البنوك؛

-الإمضاء على البريد الصادر والوارد .

2-المدير المساعد(نائب المدير): يوجد تحت السلطة المباشرة لمدير الفرع، وتتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات وأهداف الفرع وكذلك يقوم مقام المدير في حالة غيابه،كما يقوم بتسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع.

3-الأمانة (سكرتارية): وتتكلف بالبريد الوارد والصادر عن الوكالة والقيام بالأعمال المكتبية وكذلك ضمان وسائل الإتصال على مستوى الفرع (هاتف، فاكس، أنترنت ....) وتوصيل الملاحظات الصادرة عن المدير.

4-مصلحة المراقبة : وتقوم بالمراقبة اليومية المحاسبية والسهر على المسك الجيد للحسابات ويتفرع عنها :

***المكلف بالزبائن** :تابع لمدير الفرع وتكمن مهمته في وضع مخطط النشاط الاقتصادي لفرع عن طريق البحث واستثمار الزبائن.

***مصلحة الأمن :** وتقوم بالسهر على أمن وسلامة الفرع.

5–مصلحة التجارة الخارجية: وتقوم هذه المصلحة بجميع العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية، وكذلك عمليات الاستيراد والتصدير.

6–مصلحة المحاسبة: وتقوم هذه المصلحة بعدة مهام مثل التحقق من العمليات المحاسبية ومراقبة الوثائق المحاسبية لكل المصالح والجرد، فهي المسؤولية عن كتابة الوثائق المحاسبية الشرعية والقانونية للبنوك وهذه المصلحة تتفرع إلى:

***مصلحة المحفظة** : وتقوم بالمهام التالية:

–ضمان الاحتفاظ بالأوراق التجارية وضمانات الصندوق، المقدمة من طرف العملاء من أجل؛

–تحصيلها من قبل تاريخ استحقاقها؛

–مقاصة الأوراق التجارية، الشيكات وغيرها من القيم؛

– دفع الأوراق التجارية؛

–إرسال القيم إلى البنوك الأخرى لتحصيل.

***مصلحة عمليات الصندوق** : وتقوم بالمهام التالية:

–استقبال الزبائن وتسيير حساباتهم وحسابات المستخدمين؛

–القيام بالتسديدات والتحويلات ؛

–ضمان دفع وسحب الأموال (دينار الجزائري)؛

–معالجة عملية الصرف اليدوي؛

–القيام بمنح الشيكات ودفاتر التوفير.

7 –مصلحة التعهد والمنازعات : موضوعة تحت سلطة ومسؤولية رئيس المصلحة وتقوم بالنشاطات المتعلقة دراسة وتحميل ملفات التمويل وذلك بتقديم الآراء حول الملفات المعالجة وترسلها إلى المديرية المركزية للإقرار فيها، وتقوم بالمصادقة على فتح وغلق الحسابات وكذلك ضمان المتابعة المستمرة وتحصيل الديون المتعثرة والمتورعة فيها وإعداد تقارير دورية حول شروط انجازها .

الفرع الثالث:حسابات التي يتم فتحها من طرف بنك البركة وأهم مهامه

أولا : الحسابات التي يتم فتحها من طرف البنك

كغيره من باقي البنوك العاملة في الاقتصاد الوطني، فإن البنك يقوم بفتح حسابات للأفراد والمؤسسات والمتمثلة في:

–حسابات الودائع تحت الطلب (الجارية) تُفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، و هي حسابات جارية بالدينار الجزائري،لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالإيداع والسحب، كما يفتح لبنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة؛

–حسابات التوفير أو الادخار :تُفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن10000دج،و يمنح صاحبها دفتر تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، وتحقق هذه الحسابات أرباحا ناتجة عن العمليات التمويلية التي يقوم بها البنك، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون حساب الادخار مدينا؛

– حسابات الاستثمار المخصص: وهي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختارونها،تكون معروفة لديهم ؛

–حسابات الاستثمار المطلقة(غير المخصص) : وتستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة.

ثانيا : مهام بنك البركة وكالة غرداية: سنتطرق لأهم مهام بنك البركة الجزائري كالتالي[1] :

1- في مجال الخدمات المصرفية

-تحصيل الأوراق التجارية؛

-إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية ؛

-القيام بدور الوصي الشرعي لإدارة الشركات وفقا للأحكام الشرعية وبالتعاون المشترك مع اللجنة ذات الاختصاص.

2- في مجال الخدمات الاجتماعية

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية اليادفة إلى توثيق الترابط والتراحم بين الجمعيات والأفراد وذلك عن طريق الاهتمام بالنواحي التالية :

-تقديم القرض الحسن لغايات الإنتاجية في مختلف المجالات، ومساعدة المستفيد على الحصول على القرض لبدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته ؛

-إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة.

3- في مجال التمويل والاستثمار

يقوم البنك بجمع أعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا وذلك من خلال الوسائل التالية:

-تقديم التمويل اللازم كميا أو جزئيا لمختلف الأفراد من صناعيين وحرفيين،تجار وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية، ويشمل ذلك أشكال التمويل بالمضاربة والمشاركة وبيع المرابحة للآمر بالشراء وغيرها ؛

-توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمار مع سائر الموارد المتاحة لدى البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة.

4- تصرفات وأعمال أخرى

يمكن للبنك في مجال ممارسة لأعمال وإضافة لما ذكر أعلاه أن يقوم بكل ما يلزم من التصرفات لتحقيق غاياته،و يشمل ذلك بوجه خاص ما يلي :

-إبرام العقود والاتفاقيات مع الأفراد والشركات؛

-تأسيس شركات في مختلف المجالات ولا سيما المجالات المكملة لنشاط البنك؛

-إنشاء صناديق التأمين الذاتي التعاوني لصالح البنك أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر السيولة بالبنك البركة الجزائري وكالة غرداية

يشمل هذا المطلب ثلاث فروع سنتطرق الفرع دور إدارة مخاطر في البنك أما الفرع إجراءات إدارة مخاطر السيولة وطرق قياسها وأخيرا الفرع الثالث يشمل مسؤوليات إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري.

[1] - سليمان ناصر ,تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية ,ص 198 -200

الفرع الأول : دور إدارة المخاطر، وأهداف بنك البركة

دور إدارة المخاطر:

تلعب إدارة المخاطر في بنك البركة الجزائري دورا جد هاما في اتخاذ القرارات وذلك بالنهوض من المخاطر ومحاولة تخفيفها ويتمثل دورها فيما يلي :

-صياغة واقتراح سياسة واضحة في كل ما يخص إدارة المخاطر إلى مجلس إدارة البنك للموافقة عليها مثل :تركيزات المخاطر حدود العملات الأجنبية، الرقابة على محفظة التمويل وتقييمها ؛

-وضع الأنظمة والإجراءات الكفيلة بتطبيق سياسات المخاطر الموضوعة من قبل مجلس الإدارة ومراقبتها وإعداد التقارير بشأن جودة المحفظة التمويلية والاستثمارية؛

-التقييم الدوري لمحافظ التمويلية والاستثمارية وإجراءات الدراسات الموسعة حول بيئة العمل المحيطة لتأكد من سلامة ومرونة هذه المحافظ.

أهداف إدارة المخاطر :

إن بنك البركة الجزائري ملتزم تماما بتعزيز وتعميم ثقافة إدارة المخاطر لأنها تعتبر شرطا أساسيا ويجب توفره لأداء الناجح .وتكمن فيما يلي الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر:

-توظيف أفراد مؤهلون ويمتلكون المهارات اللازمة ؛

-الاستثمار في التكنولوجيا والتدريب؛

-الترويج النشط لثقافة إدارة المخاطر السليمة في كافة المستويات وفيما يخص كافة الأنشطة؛

-المحافظة على فصل واضح في الواجبات وخطوط العمل بين الأفراد الذين يقومون بتنفيذ الأعمال والأفراد الذين يتممون الإجراءات الخاصة بها ويقيسون ويراقبون المخاطر الناجمة عنها ؛

-الالتزام الصارم بالمتطلبات القانونية والرقابية.

الفرع الثاني : إجراءات إدارة مخاطر السيولة وطرق قياس السيولة ومخاطر السيولة

أولا :إجراءات إدارة مخاطر السيولة

تتضمن إدارة مخاطر السيولة أنظمة لتعريف، قياس ومراقبة السيولة ومن العناصر الأساسية لقياس ومراقبة المخاطر الحالية والمتوقعة، وجود إعلام فعال، مخطط التمويل الطارئ وتحديد مجموعة من النسب ...الخ ويمكن توضيح كما يلي [1] :

-ضرورة إنشاء نظام المعلومات :

حيث يجب توفير المعلومات لإدارة السيولة يوميا ومراقبة الخطر في فترات التوتر والأزمات، هذه المعلومات يمكن أن تقدم من خلال تقارير مثل : تحليل تدفق الأموال، بالإضافة إلى التقارير الروتينية المتضمنة قائمة مصادر التمويل، تقارير فجوة التمويل أو التدفقات النقدية، جدول استحقاق الأموال بالإضافة إلى المعلومات حول :

[1] - رقية شرون, إدارة المخاطر المالية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية ,مرجع سبق ذكره ,ص94.

-نوعيه الأصول واتجاهاتها ؛

-انخفاض الأرباح ؛

-نوعية وتركيبة الميزانية ؛

-نوعية الودائع الجديدة ومصدرها وتاريخ استحقاقها ؛

_سمعة البنك في السوق وشروط السوق .

-حدود معدلات السيولة وحدود التدفقات النقدية :

حيث يقوم البنك بوضع مجموعة من المعاملات والحدود لقياس السيولة، هذه المعاملات تستخدم مقترنة مع معلومات كمية أخرى حول قدرة الإقراض مثل الطلب المرتفع للسحب المبكر، الانخفاض في القروض، الانخفاض في حجم المعاملات والتمويل القصير المتوفر للبنك، بالإضافة إلى وضع معدلات وحدود للتدفقات التي تقيس وتراقب حجم الخصوم المستحقة خلال فترة محددة بالإضافة إلى تحديد :

*حدود ومعدلات تركز الخصوم : الذي يساعد على تجنب البنك الاعتماد على مصادر تمويل قليلة يعبر عنها نسبة من الأموال السائلة كما قد يعبر عنها بنسبة الودائع للأموال المشتراة أو الخصوم الإجمالية،وهناك معدلات أخرى منها : مجموع القروض، مجموع الودائع، حقوق رأس المال، الأموال المقترضة مجموع الأصول .

-تركيب الأصول والخصوم وتنويع الخصوم :

حيث يتم خلط الأموال والخصوم للمحافظة على السيولة، ويجب أن يكون هناك تكامل بين إدارة مخاطر السيولة وإدارة الأصول والخصوم لتجنب التكاليف الكبيرة المرتبطة بإعادة محفظة الأصول والخصوم من ربحية عالية إلى سيولة مرتفعة .

كما يجب على إدارة البنك أن تدرس مصادر التمويل وخصص أن هناك تنوع لمصادر التمويل لمواجهة احتياجات السيولة اليومية، فالبنك يكون أكثر مرونة في مواجهة مشاكل السيولة إذا كانت خصومه (مصادر أمواله) تتكون من مصادر من مصادر مستقرة.

-مخطط التمويل الطارئ:

هو مجموعة سياسات وإجراءات توضع لمواجهة احتياجات تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية ومصادر التمويل، يتضمن التطور القوي للأصول أو الزوال الربع للخصوم، حيث يقوم بتقدير التغيرات في الميزانية، كما تلجأ البنوك إلى الرقابة الداخلية وسوق مابين البنوك كمصدر للسيولة في حالة الأزمات.

فالبنوك الإسلامية أمامها عدة خيارات للمحافظة على رأس المال [1] :

-تشكيل إدارة المخاطر على أساس مهني لايعتمد الرقابة المصرفية للبنك المركزي وحسب، بل يتجاوزه إلى وضع قواعد للتدقيق والموازنة في اتخاذ قرارات الاستثمار ليشمل المدير العام ومجلس الإدارة بنفسه ؛

-وضع الحسابات تحت الطلب في دفتر الأعمال وودائع الاستثمار في دفتر المتاجرة، على أن تكون كفاية رأس المال لكلا الدفترين منفصلة ؛

-وضع ودائع الاستثمار في شركة أوراق المالية تابعة للبنك ضمن متطلبات مستقلة بالنسبة رأس المال .

ثانيا :طرق قياس السيولة : من أجل معرفة الحالة الراهنة للسيولة في مصارف الإسلامية سيتم عرض بعض المؤشرات ونسب لقياس السيولة وهي : [2]

نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي):هو ذلك الاحتياطي الذي تحتفظ به البنوك الإسلامية لدى البنك المركزي وعادة يشكل نسبة معينة من إجمالي الودائع لدى البنك الإسلامي هذه النسبة تحدد بموجب قانون وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة الاحتياطي القانوني =أرصدة نقدية مودعة لدى البنك مركزي /(قيمة إجمالي الودائع +التزامات أخرى)

نسبة الرصيد النقدي : أن الرصيد النقدي لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك الإسلامية يتأثر بعمليات السحب والإيداع لدى البنوك ذاتها ومهم في الأمر هو معرفة نسبة الرصيد لاقيمته على الاعتبار أن هذه النسبة تمثل المعيار الذي يمكننا من معرفة السيولة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

نسبة الرصيد النقدي=(رصيد مودع لدى البنك المركزي +نقدية جاهزة لدى بنك) / (قيمة إجمالي الودائع +التزامات أخرى)

نسبة السيولة العامة : تعني هذه النسبة قدرة المصرف على سداد التزاماته المستحقة بشكل عام وذلك باعتماد على أصوله السائلة والشديدة السيولة وتحسب بالعلاقة التالية:

(رصيد مودع لدى بنك المركزي+نقدية جاهزة في بنك +أصول شديدة السيولة) / (قيمة إجمالي الودائع +التزامات أخرى)

[1] - RiFKi ISLAM ,Haw do islamic banks Manage liquidity risk , Kyoto Bullettin of Islamic Arabe studies 3-2 March ,2010 ,pp: 54-56.

[2] - حكيم براضية ,التصكيك ودورة في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية ,مذكرة ماجيستر كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بوعلى ,الشلف, الجزائر ,2011ص30 .

ثالثا :قياس مخاطر السيولة : .

إجراءات لقياس مخاطر السيولة تتمثل في[1]:

الإجراء الأول : يتضمن وضع تنبؤات وتوقعات للسيولة في شكل سلم إستحقاق للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة الممكنة .

الإجراء الثاني : قياس اتجاه النتائج الممكنة هو عملية إحصائية للتنبؤ باتجاه النتائج بالاعتماد على السلم الاستحقاق .

الاجراء الثالث :تحليل قدرة البنك على الموازنة من خلال تحليل قدرة البنك على تنظيم الأموال عند وجود عجز في سلم الاستحقاق.

الفرع الثالث :أهم مسؤوليات في إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائر وأساليبها والآثار المختلفة لمخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية

أولا : مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في إدارة مخاطر السيولة في بنك البركة الجزائري يتولى مجلس الإدارة العديد من المسؤوليات من بينها[2]:

-اعتماد إستراتيجية إدارة السيولة ومخاطرها والسياسات والإجراءات المرتبطة بها على أن يتم مراجعتها مرة واحدة على الأقل في السنة؛

-التأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية والسياسية المعتمدة المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة؛

-تحديد درجة مخاطر السيولة التي يمكن أن يتحملها أو يقبلها البنك وذلك من خلال وضع ما يسمى "درجة تحمل مخاطر السيولة " وبما يتناسب مع إستراتيجيته وقدرته على الحصول على مصادر التمويل وقدرته على إدارة سيولته في مختلف الظروف؛

-التأكد من توفر الخيارات الضرورية لدى الإدارة التنفيذية والأشخاص المعينين بإدارة السيولة؛

-التأكد من وجود أنظمة لقياس ومراقبة جميع مصادر مخاطر السيولة؛

-ومراجعة جعة التقارير الدورية حول وضع سيولة البنك والحصول على تقرير فوري في حال حدوث تغيرات جوهرية على سيولته الحالية أو المستقبلية؛

-فهم طبيعة العلاقات مابين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى مثل :مخاطر الائتمان،مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطرالسمعة؛

-التأكد من اتخاذ الإدارة التنفيذية الإجراءات التصحيحية المناسبة لمواجهة أي أحداث جديدة تؤثر على السيولة.

مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

-ولها العديد من المسؤوليات يمكن ادراج أهمها كما يلي :

-وضع وتنفيذ إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة بحيث تتماشى مع درجة تحمل مخاطر السيولة وبحيث يتم مراعات ما يلي عند إعداد هذه الإستراتيجية :

[1] - بوضياف جهاد ,إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ,مرجع سبق ذكره,ص76.

[2] - الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري 5/7 /2015 :http://www.albaraka.com Site Consulte

*تركيبية الموجودات والمطلوبات؛

*درجة تنوع ومدى استقرار مصادر تمويل البنك بحيث يتم تجنب كافة أشكال التركز فيها؛

*أسلوب إدارة السيولة بالعملات المختلفة وذلك على المستويين المحلي والخارجي لمختلف خطوط الأعمال ومختلف الوحدات داخل المجموعة البنكية الواحدة؛

*أسلوب إدارة السيولة اليومي ؛

*المعايير المستخدمة لاختيار الموجودات السائلة والقابلة للتداول؛

*متطلبات السيولة في الأوضاع العادية وفي الأوضاع الضاغطة سواء كانت هذه الأوضاع ناتجة عن ظروف خاصة بالبنك أو عن طريق ظروف خاصة بالسوق؛

*مدى عمق وتنوع الأسواق التي يتعامل معها البنك والمناطق الجغرافية التي يتعامل معها.

-تعميم إستراتيجية إدارة السيولة والسياسة اللازمة لتطبيقها على مختلف الوحدات ذات العلاقة داخل البنك؛

-تحديد الهيكل الإداري والمسؤوليات والضوابط المتعلقة بإدارة السيولة وبمراقبة وضع السيولة للبنك ولفروعه وشركاته التابعة مع الأخذ بالاعتبار أي معوقات أو قيود قد تؤثر على تحويل الأموال؛

-إعلام مجلس الإدارة فورا في حالة حدوث ظروف جديدة تؤثر على سيولة إدارة ومراقبة مخاطر السيولة واحتياجات السيولة على مستوى البنك التأكد من تمتع الموظفين المعنيين بوضع الضوابط الداخلية بخصوص إدارة السيولة بالخيارات والكفاءات والاستقلالية، ومع أنهم يملكون سلطة الاعتراض على المعلومات والفرضيات المقدمة من قبل وحدات العمل بخصوص السيولة؛

-التأكد من الحصول على الموافقات اللازمة للانحراف عن السياسات والسقوف والتأكد من إجراءات المتابعة التي يجب اتخذها في حالة تجاوز السقوف؛

-الموافقة على المعايير الموضوعية المتعلقة برفع تقارير السيولة بما في ذلك نطاقها ودورية رفعها إلى مجلس الإدارة لجنة إدارة المخاطر لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مع ضرورة تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد هذه التقارير؛

-التأكد من قدرة البنك على الوصول إلى مصادر التمويل والتأكد من إدارتها بفاعلية الاحتفاظ بقدر كاف من الموجودات السائلة عالية الجودة وغير مرهونة بحيث تستخدم لتعزيز سيولة البنك عند الحاجة(من خلال بيعها مثلا)على أن تنسجم مع كل من درجة التعقيد أنشطة البنك ودرجة سيولة موجوداته ومطلوباته ومدى عدم التطابق بين استحقاقات مصادر أمواله بحيث يتم ربط حجم هذه الموجودات مع التقديرات المتعلقة باحتياجات السيولة المطلوبة ومع درجة تحمل مخاطر السيولة؛

-قياس وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات والمطلوبات ولالتزامات خارج الميزانية ضمن مختلف الفترات الزمنية وتحت مختلف الظروف؛

-استخدام فرضيات واقعية حول احتياجات البنك المستقبلية السيولة وذلك على المدى القصير وعلى الطويل واستخدام فرضيات متحفظة بخصوص درجة تداول موجودات البنك ومدى قدرته على الحصول على التمويل خلال الفترات التي يواجه فيها مشاكل في السيولة؛

-استخدام نظام معلومات إداري معتمد مصمم لفرض تزويد الإدارة العليا وفي الوقت المناسب لكافة المعلومات اللازمة حول وضع سيولة البنك؛

-إدارة مراكز ومخاطر السيولة خلال اليوم وذلك بقياس التدفقات النقدية(الداخلة والخارجة)اليومية المتوقعة بما في ذلك توقع موعد هذه التدفقات خلال اليوم وتحديد الأولوية في سديد الالتزامات وفقا لتاريخ استحقاقها والتنبؤ بالعجز المحتمل في السيولة خلال اليوم وإجراءات الترتيبات اللازمة للحصول على التمويل اللازم.

-لمقابلة الاحتياجات الطارئة خلال اليوم مع ضرورة توفر سياسات وإجراءات وأنظمة لدعم عملية إدارة السيولة خلال اليوم.

وضع خطة تمويل الطوارئ بحيث توضح الإجراءات اللازمة لمواجهة نقص السيولة في الأوضاع لطارئة مع مراعاة مايلي:

*تتضمن وصفا واضحا لإجراءات التي يجب إتباعها للمحافظة على السيولة والمعالجة حالات النقص في لسيولة وأن توضع الإجراءات ذات الأولوية والتي يجب اتخاذها عند الطوارئ مع توضيح وقت وكيفية تفعيل كل إجراء ؛

*أن توضع الخطة مصادر التمويل المحتملة في حالات الطوارئ والمبالغ المقدرة والتي يمكن تحصيلها من هذه المصادر وكذلك الوقت اللازم لتوفير الأموال من هذه المصادر؛

*أن تكون الخطة على مواجهة القضايا المتعلقة بالسيولة ضمن سلسلة من الأوقات المختلفة بما في ذلك السيولة خلال اليوم؛

*أن تحتوي الخطة على سياسات وإجراءات من شأنها تمكين إدارة البنك بين اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبحيث تكون هذه القرارات مبنية على معلومات مسبقة وتمكنها من تنفيذ الإجراءات الطارئة بسرعة ومهارة؛

*وضع آلية تضمن إيصال معلومات منسقة وواضحة وبشكل متكرر وفي الوقت المناسب الجهات الداخلية والخارجية مثل : البنك المركزي، المساهمين الدائمين، الموظفين وأي جهات أخرى مشاركة في السوق وذلك لدعم الثقة العامة في البنك في حال حدوث أي مشاكل أن تعكس الخطة برامج البنك المركزي الإقتراض ومتطلبات الضمانات والرجاءات للتمكن من الحصول على التمويل من البنك المركزي..

ثانيا :أساليب أخرى لحل مخطر السيولة بالبنوك الإسلامية

من المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الإسلامية هو مشكلة العجز أو الفائض في السيولة النقدية لديها، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى اختلاف سبل أو طرق الاستثمار بالإضافة إلى اختلاف الآجال والفترة الزمنية للاستثمار وعلى البنك الإسلامي مواجهة تلك المشكلة باستخدام بعض الصيغ البديلة التي يمكن للبنك الإسلامي من بينها نذكر مايلي [1]:

تنوع وتعدد استثمارات البنوك الإسلامية:

والمقصود بذلك إمكانية تعرض البنوك الإسلامية إلى التركيز على مجالات استثمار ذات طبيعة معينة تكون متماثلة ولاسيما المشروعات الاستثمارية طويلة الآجل، مما يحدث مشكلة في السيولة النقدية وتجميدها، وبالتالي فإن تنويع الاستثمارات واختلاف آجالها، يحافظ على الاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتوافرة لدى البنك، وفيمايلي العلاقة الواضحة بين التنويع في الاستثمارات ومستوى السيولة في البنوك الإسلامية.

التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية:

يمكن أن تحقق البنوك الإسلامية العديد من الأساليب المتبادلة فيما بينها كشكل من أشكال التعاون والتنسيق وكحل لمشكلة السيولة لديها، كتبادل الفائض فيما بينها، على أن تلتزم مختلف البنوك المتعاملة بهذا السلوك في حالة وقوع أحد البنوك في عجز في السيولة.

[1] - بوضياف جهاد ,إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ,مرجع سبق ذكره ص 78_81.

التعامل مع البنوك الأجنبية بغرض الاستثمار:

تلجأ بعض البنوك الإسلامية إلى إيداع الفائض من أرصدتها النقدية التي تحتاج إليها في الآجل القصير لدى بنوك أجنبية سعيا وراء الحصول على عائد معين،إلا أن هذا الأسلوب لقيّ معارضة شديدة من الفقهاء وذلك للأسباب التالية:

–إن الهدف الأساسي في المعاملات المصرفية الإسلامية هو الابتعاد عن المعاملة بالفائدة الربوية حتى ولو تركها في البنوك الأجنبية المتعامل بتا؛

–إن إيداع أموال المسلمين في البنوك الأجنبية قد تضيع على البلاد الإسلامية فرصة تنمية مواردها المحلية زيادة قدرتها المالية؛

–بالإضافة إلى التضخم الذي يسود الأسواق العالمية والتغير في أسعار صرف العملات الدولية، فإن الأموال العربية والإسلامية الموظفة في البنوك الأوروبية والأمريكية يعاد إقراضها إلى الدول النامية(ومنها الإسلامية)بفوائد مرتفعة، وبما أن الكثير من الدول المقترضة قد عجز عن تسديد ديونه، وقد أصبحت هذه الديون بالنسبة لهذه البنوك ديون مشكوك في تحصيلها.

إبداع الفائض من أموال البنوك الإسلامية لدى البنوك الأجنبية بمقدار معين وبشرط التعامل بالمثل:

تقوم بعض البنوك الإسلامية لإيداع جزء من أصوله الفائضة عن الحاجة لدى البنوك الأجنبية دون أن تتقاضى عليها فوائد بشرط الحصول على نفس المعاملة من هذه البنوك الأجنبية عند الاقتراض منها، وان كانت هذه الحالة ليست غالبة وإنما تقتصر على بعض البنوك الإسلامية فقط، ولقد ابرز بعض الفقهاء المساوئ المتعلقة بهذه العملية ونذكر منها:

–إن البنوك الأجنبية تأخذ هذه المبالغ لتستفيد منها وربما تفرضها لبعض رجال الأعمال الدين يستثمرونها في مجالات غير مشروعة؛

– لا توفي هذه البنوك الأجنبية بوعدها في بعض الأحيان ولا تساعد البنك الإسلامي عندما يحتاج إلى المال؛

–لا توجد فتوى شرعية تجيز هذا النوع من المعاملات ويتفق معظم الفقهاء بشأنها يسبب هذا التصرف بعض الإساءات للبنوك الإسلامية بدعوى أنها تستثمر أموالها لدى البنوك الأجنبية مما يتيح عنه رفض الكثير من المتعاملين المسلمين التعامل مع البنوك الإسلامية في هذه الحالة بالإضافة إلى أن هناك غموض في الامتيازات التي تحصل عليها البنوك الأجنبية من البنوك الإسلامية.

التمويل المتبادل بين البنوك الإسلامية كحل لمخاطر فائض السيولة لديها:

تعتبر هذه الطريقة شكلا من أشكال التعاون بين البنوك الإسلامية، حيث اقترح الخبراء حلا لمشكل فائض السيولة لدى هذه البنوك يتمثل في تقديم البنك الإسلامي للأموال التي يعاني فائض منها إلى بنك إسلامي آخر يعاني نقصا منها وحاجة إليها، على أن يتعهد هذا الأخير بأن يسلك مع الأول نفس السلوك إذا انقلبت الأدوار.

وإذا كانت البنوك التجارية تتعامل فيما بينها بهذه الطريقة ولآجال قد تصل إلى يوم واحد وذلك مقابل فائدة ثابتة، فإن المشكل المطروح هو كيفية تطبيق هذه الطريقة بين البنوك الإسلامية خاصة وأنها لا تتعامل بالفائدة وإنما بنظام المشاركة في الربح والخسارة والتي لا تظهر نتيجته إلا في آخر كل مرحلة معينة هي عادة سنة.

ويقترح الخبير إسماعيل حسن أن تتم هذه المرحلة بوضع الضوابط الآتية[1]:

–أن يكون استخدام هذه الأرصدة لفترات لا تقل عن أسبوع؛

أن تشترك هذه الأرصدة في عائد الاستثمار الذي يتم توزيعه كل فترة على حسابات الاستثمار لدى البنوك؛

.– أن يكون اشت ا رك الأرصدة بحد أدنى مناسب.

[1] سليمان ناصر , تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية,مرجع سبق ذكره ,ص13-14

ثالثا: الاثار المختلفة لمخاطر السيولة في البنوك الاسلامية :

يعتبر كل من الفائض النقدي أو العجز في السيولة غير مرغوب فيهما لأنهما يسببان جملة من الآثار المتتالية التي تؤدي في النهاية إلى نقص العائد على الأموال المستثمرة من ناحية إلى نقص المناخات الاجتماعية والاقتصادية التي يقدمها البنك الإسلامي من ناحية أخرى وفيما يلي توضيح ذلك

آثار انخفاض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية :

يقصد بانخفاض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية، ذلك العجز النقدي الذي يمكن أن يحصل في رصيد النقدية الفعلي عن الرصيد الواجب الاحتفاظ به، وينشأ هذا العجز بسبب زيادة التدفقات النقدية الخارجية أو انخفاض التدفقات الداخلة أو كلاهما معا يؤدي إلى [1]:

-الإساءة إلى سمعة البنك الإسلامي بأنه يعاني من نقص السيولة فيؤثر ذلك على استمراره، نشاطه، فالأمر هنا أكثر صعوبة في حالة البنك الإسلامي منه في حالة بنك ربوي، فالبنوك الاسلامية لايوجد بها بنك مركزي إسلامي يقف معها عند الضرورة في حالة عجز السيولة النقدية ؛

-ضياع فرص استثمارية كبيرة أمام البنوك الإسلامية كان من الممكن الاستفادة منها لو كان لديه أصولا سائلة، ولا سيما في الأعمال قصيرة الأجل ؛

-تؤدي نقص السيولة أيضا إلى اضطرار البنك الإسلامي إلى التصرف في بيع أصول متداولة بثمن منخفض مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع ربح كان من الممكن أن يتحقق في ظل الظروف العادية؛

-يؤثر انخفاض مستوى السيولة على قرارات إدارات البنوك الإسلامية، وبالتالي التراجع في دور هذه الأخيرة كجزء من النظام المصرفي، حيث تقوم التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

آثار فائض السيولة النقدية في البنوك الإسلامية :

يقصد بالفائض في السيولة النقدية لدى البنك الإسلامي زيادة رصيد النقدية الفعلي عن رصيد النقدية الواجب الاحتفاظ به، والذي ينشأ عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة (الودائع بشكل أساسي) أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا، وينشأ عن ذلك الفائض سلسلة من آثار التي يمكن تلخيصها فيما يلي [2]:

[1] - حسن حسين شحاته، " إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير و الأساليب"، الدورة العشرون لمجمع الفقهي الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة، 29 - 25 ديسمبر2010 ، ص16-17

[2] - فريد المشري ,علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي ,مرجع سبق ذكره ,الجزائر ,2009,ص35

-قد يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك الإسلامي،فقد يفهم ذلك بأنه نقص في كفاءته إدارته نتيجة عدم قدرته على استثمار هذا الفائض ؛

-تؤدي السيولة إلى تعطيل الأصول بدون استثمار وهذا يتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة،والى انخفاض الربحية وقصور في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان من الممكن حدوثها لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت استثمارا نافعا ؛

-تتأثر الأصول النقدية الزائدة عن الحاجة وغير المستثمرة بالانخفاض في قيمتها بسب التضخم النقدي وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى القيمة الحقيقة لرأس المال .

أن الآثار السابقة الذكر، عند الفائض أو الانخفاض في الرصيد النقدي تتفاعل كلها لينجم عنها إنخفاض في العائد الإجمالي من أنشطة البنك الإسلامي، من ناحية والى عدم الاستقلال المثل بطاقته في المساهمة في تحقيق المنافع الاقتصادية وعليه كان لزاما على أنظمة البنك الإسلامي حسن وإدارة وتخطيط السيولة النقدية، واتخاذ القرارات اللازمة في هذه الاشكالية في الأوقات المناسبة من أجل الوفاء بالالتزامات في مواعيدها .

المبحث الثاني : تفسير ومناقشة النتائج

في هذا المبحث سيتم تناول كل من الجانب التطبيقي لمخطر إدارة السيولة في بنوك البركة وكالة غرداية،وذلك بالقيام بدراسة تحليلية من خلال عرض مجموعة من النسب المالية وكذلك التعرف على واقع السيولة في البنوك لقياس تلك المخاطر، بالإضافة إلى اقتراح بعض التوصيات التي من خلالها يتم معالجة هذا المخطر نسبيا وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي [1]:

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة(2010-2014)

سنتطرق إلى عرض أهم النتائج متحصل عليها وتحليها وتفسير النتائج

الفرع الأول : دراسة مؤشرات السيولة من 2010 إلى 2014

الجدول رقم (1-1): تطور مؤشرات السيولة من 2010-2014

%

النسب	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة الاحتياطي القانوني النقدي	%35،10	%08،5	%5	%02،7	%04،7
نسبة الرصيد النقدي	%10،7	%34،3	%46،3	%02،7	%06،7
نسبة السيولة العامة	%1،7	%34،3	%96،8	%4،7	%7

الفرع الثاني : دراسة تطور حجم فائض السيولة في البنك

الجدول (1-2) : تطور حجم فائض السيولة في البنك من 2010-2014

مليون دج

السنوات / البيانات	2010	2011	1012	2013	2014
الودائع	89983	103285	116515	125435	131175
التمويلات	55689	58584	57891	63354	80627
فائض السيولة الودائع _التمويلات	34294	44701	50548	6081	58624

[1] -التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2010-2014

الفرع الثالث :دراسة تحليل الأفقي لأهم مؤشرات بنك البركة الجزائري ومخطر السيولة

الجدول (3-3): مؤشرات بنك البركة الجزائري

السنوات	نسبة التغير (2010-2011)		نسبة التغير (2011-2012)		نسبة التغير (2012-2013)		نسبة التغير (2013-2014)	
البيانات	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير	قيمة التغير	نسبة التغير
مجموع ميزانية	12475	%10	17804	%13	6285	%4	5699	%3
حقوق ملكية	1707	%9	1560	%7	855	%3	845	%3
الودائع	13302	%15	13230	%12	8920	%7	5740	%4
التمويلات	2895	%5	-693	%-1	5463	%9	17273	%27
الإيراد المصرفي الصافي	563	%8	482	%6	-526	%-6	-287	%-3
الالتزامات خارج الميزانية	6670	%16	2600	%5	-406	%-7،0	-11213	%21
الناتج الخام	642	%14	532	%10	/	/	/	/
الناتج الصافي	535	%17	412	%10	-98	%-2	214	%5

ثانيا : حساب مخطر السيولة بالبنك البركة وكالة غرداية 2010 -2014

جدول رقم (3-4):تطور نسبة مخطر السيولة

السنوات / نوع المخاطر	2010	2011	2012	2013	2014
مخاطر السيولة القروض /الودائع	%02،63	%72،56	%68،49	%5،50	%46،61

مصدر : من المصدر : من التقرير السنوي 2010-2014.

المطلب الثاني : تفسير والمناقشة النتائج

لقد توصلنا في المطلب السابق لمجموعة من النتائج، وانطلاق من تفسير وتحليل،سيتم اختبار صحة فرضيات الدراسة:

الفرع الأول : تفسير ومناقشة النتائج مؤشرات السيولة من 2010الى 2014

نسبة الاحتياطي القانوني النقدي شهدت ارتفاعا كبيرا وذلك في سنة 2010 لتصل إلى 35،10 % ومن ثم عرفت الثبات عند 5 % لسنتين 2011 و2012 ثم عاود الارتفاع في سنة 2013 ليصل إلى 02،7 % .

أما بالنسبة الرصيد النقدي فقد شهدت ارتفاعا وصل إلى 6،7 % سنة 2014 ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى زيادة النقدية الموجودة في بنك البركة الجزائري وكذلك زيادة الودائع .

أما فيما يخص السيولة العامة فقد سجلت أعلى نسبة في سنة 2012 التي قدرت ب 96،8 % مقارنة بالسنوات 2010 و2011 .

تفسير : أن بنك البركة يحتفظ بنسب السيولة عالية تمكنه من مواجهة مخاطر السيولة

ومنه نستنتج : أن بنك البركة لدية أعلى سيولة في سنة 2012 ومنه تقل نسبة المخاطرة لدى البنك .

الفرع الثاني : تفسير ومناقشة النتائج تطور حجم فائض السيولة بالبنك

من خلال الجدول السابق والشكل المقابل يلاحظ أن البنك حقق فوائض سيولة عالية ويعود ذلك على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها دون اللجوء إلى تسيل جزء من الأصول .

تفسير :يدل على انعدام المخاطر التي كان من الممكن أن يتعرض لها في جانب العجز في السيولة .

ومنه نستنتج كفاءة بنك البركة الجزائري بمأن لدية فائض في السيولة يعني أن لديه قدرة على مواجهة الطلبات ويكتسب ثقة المتعاملين معه .

الفرع الثالث : تفسير ومناقشة الأفقي لأهم المؤشرات بنك البركة ومخطر السيولة واختبار الفرضيات

اولا :تحليل وتفسير الافقي لمؤشرات بنك البركة الجزائري

-حقوق الملكية شهدت مابين (2010، 2014) حيث بلغت نسبة تغير في سنة 2011 7 %إلى 3% في 2014 وذلك راجع إلى انخفاض في قيمة حقوق الملكية وقيمة الانخفاض هي 845 .

-الودائع فقد عرفت ارتفاعا من ناحية القيمة لاكن النسبة شهدت انخفاظا خلال فترة .

-التمويلات الممنوحة لفائدة العملاء أخذت نسبة تغير بين (2010-2011) بالنسبة قدرها 5 %وهذا أن هناك نشاط التمويلي وخلال سنتين (2011-2012) تنخفض النسبة إلى 1% ولكن تعاود الارتفاع لتصل إلى 27% خلال السنتين (2013-2014) وهذا أنها عادت لنشاط التمويلي ونموه .

-شهدت انخفاض في الإيراد المصرفي الصافي منذ 2011 إلا أنه كان بالنسبة 8% في سنة 2010 إلى 2014 وصوله إلى 3 % شهدت الالتزامات انخفاظا منذ 2010 إلى 2014 بالنسبة 21 _ %.

-حقق بنك البركة تغير في ناتج الصافي مابين (2012-2013) حيث بلغ 2 %لترتفع إلى5 %في سنتين (2013-2014)

تفسير :

–يعود انخفاض حقوق الملكية على عدم الكفاءة في مراقبة التكاليف يعني عدم وجود إدارة ممتازة للأصول وبالتالي تكون نسبة الربحية ضئيلة .

–يعود ارتفاع الودائع على مدى ثقة المتعاملين مع البنك الإسلامي وفي مختلف عملياته المصرفية وهذا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عمليات التمويل والاستثمار .

–يعود ارتفاع تمويلات ممنوحة أن لدى بنك البركة خطة العمل الإستراتيجية التي تبدأ بها العمل وتطبيقاتها منذ بداية نشاطه وهذا مما أدى إلى تحقيق أهدافها وبذلك يحقق ارتفاع في هذه الفترة .

–يعود انخفاض الالتزامات على أن بنك البركة يقوم بتقديم الخدمات المصرفية والمالية وفق لأحكام الشريعة الإسلامية .

-ارتفاع ثم انخفاض الإيراد الصافي وهذا ممكن أن يكون راجع أن هناك سياسة التوسيع في الفروع ففي حالة الارتفاع استبعاد عملات تأثيرا نخفاظ العملات وهذا يرتفع الإيراد أما الانخفاض على أن تتأثر بانخفاض المفاجي للعملات .

-ارتفاع ناتج الصافي على تحقيق نتيجة جيدة في الدخل وهذا يعود أن بنك البركة يتعامل مع التحديات وبفضل ما يملك من موارد وفروع واسعة أن يستثمر ويوسع من محفظته الاستثمارية وتمويلية بنفس الوقت والذي يرتكز على تقوية محفظة الموجودات السائلة تحسب لكافة الاحتمالات

ثانيا :تحليل ومخطر السيولة :

نسب مخاطر السيولة المرتفعة نوعا ما مابين 68،49% و46،61 % مما يدل أن البنك معرض لمخاطر السيولة يقم أمواله بين الاحتفاظ بها لمواجهة المخاطر والاستثمار .

تفسير : أن بنك البركة الجزائري يبحث عن آلية توظيف أكبر لهذه السيولة خاصة في السنوات الأخيرة.

ثالثا: اختبار الفرضيات :

-تعتبر مخاطر السيولة أكثر حدة في البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية وذلك نظرا لقلة الفرص أمامها في إدارة مخاطر السيولة مما يجعلها تأخذ الكثير من الحيطة والحذر مستعمل آليات وأدوات بغية الحفاظ على قدر معين من السيولة وهذا مايؤكد صحة الفرضية الأولى .

-كما يستخدم بنك البركة الجزائري أدوات التحليل المالي كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة وهذا ماتؤكد صحته الفرضية الثانية .

-من خلال حساب مؤشر مخطر السيولة وجدنا بنك البركة كانت نسبة مخاطر السيولة خلال فترة المحدودة ذو نسبة عالية وهذا راجع على أن بنك البركة يبحث عن آليات وأدوات لإدارة مخاطر السيولة .

الخاتمة

خاتمة

تناول هذا الموضوع إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية خلال الممتدة من 2010 إلى 2014، فتفادي المخاطر كليا مستحيل التحقق أن ضرورة البعد عن المخاطر وقبول بما هو مسحوب منها وهو تحقيق غايات البنوك وادراة المخاطر لاتؤدي بشكل فعال ما لم يكن هناك نظام رقابي داخلي سليم وقد حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة التي تدور حول إدارة المخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية، فاستعملنا مؤشرات التحليل المالي للسيولة ومؤشرات لحساب مخطر السيولة،وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قدمنا البحث في فصلين رئيسيين، ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة .

نتائج الدراسة :

-أن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر في ظل ظروف عدم التأكد؛

-افتقار البنوك الجزائرية للأساليب الحديثة في قياس المخاطر ومراقبة ؛

-إن إدارة المخاطر هي ضرورية لإنجاح البنوك واستمرارية عملها ؛

-احتفاظ البنك سيولة كافية جعلته لايلجأ إلى البنك المركزي كمقرض ؛

-يتمتع بكفاية عالية ي رأس المال جعل رأس المال يلعب دورا هاما في حماية المصرف من مخاطر السيولة .

-أنه بنك البركة لديه فائض في السيولة مما يواجه طلبات وهذا يعزز الثقة المتعاملين .

-تحقيق ملائمة والسيولة وهذا من معايير التي تمكنه من توفر السيولة .

توصيات :

-يجب أن تكون هناك إدارة السليمة للسيولة ؛

-إجراء اختبارات دورية لأوضاع السيولة ؛

-توفير نظام رقابي داخلي لتحقيق من كفاءة إدارة السيولة النصح والموعظة الحسنة إلى المسؤولين على إدارة بعض المصارف الإسلامية التي تستثمر الفائض النقدي بأساليب غير مطابقة معايير الشرعية لتجنب الكسب الحرام الخبيث وتجنب شبهات.

آفاق الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض آفاق الدراسة والتي من وجهة نظرنا تستحق البحث فيها ومعالجة إشكالياتها نذكر ما يلي

-إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ؛

-آليات إدارة المخاطر السيولة في البنوك الإسلامية ؛

-دور السوق المالي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1- الاخضر لقليطي وحمزة غربي .**ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية** , جامعة سطيف ,السنة غير منشورة .

2- - أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل تحديات العولمة، إستراتيجية مواجهتها**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن طبعة الاولى ,2008 .[1] - نعيم نمر داوود, البنوك الاسلامية نحو الاقتصاد الاسلامي دار البداية , الاردن ,2012, ص50-51.

3- - عبد الرحمان يسري أحمد ,**قضايا الاسلامية المعاصرة في النقود والتمويل** ,الدار الجامعية,الاسكندري ,2001ص

4- فريد مشري، **علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص :نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2009/2008 - نعيم نمر داوود, البنوك الاسلامية نحو الاقتصاد الاسلامي دار البداية , الاردن ,2012, ص50-51

5- عبد الحميد عبد المفتاح المغربي ,الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية ,الطبعة الاولى ,البنك الاسلامي للتنمية ,المعهدالاسلامي للبحوث والتدريب ,مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ,المملكة العربية السعودية ,2004 ص124

6- عبد الستار أبوغدة، **بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية**، ، مجموعة لمصرفية ,السعودية ,2010 ,

7- عبد الحميد عبد المفتاح المغربي ,الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية ,الطبعة الاولى ,البنك الاسلامي للتنمية ,المعهدالاسلامي للبحوث والتدريب ,مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر ,المملكة العربية السعودية ,2004 ص124

8- -عبدالقادر الدويك، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، دمشق،22-23 مارس 2010 ,ص06 .

9- طارق عبد العال حماد،" إدارة المخاطر (افراد , ادارات ,شركات , بنوك) مخا طر الائتمان و الاستثمار المشتقات و أسعار الصرف"، الدار الجامعية لنشر و التوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003 .

10- فضل عبد الكريم محمد ,**المخاطر التي تواجه المصارف الاسلامية واليات المقترحة للحد منها ,القدوة الدولية حول الخدمات المالية وادارة المخاطر في المصارف الاسلامية** ,دار الهدى ,الجزائر ,2010 .

11- عادل عبد الفضيل عيد ,**الاختياط ضد المخاطر الاستثمارية في المصارف الاسلامية** ,دراسة مقارنة ,دار الفكر الاسكندرية ,2011. -

12- - هشام كامل قشوط، **ادارة الاستثمارات من منظور إسلامي**، دار النفائس، الأردن، 2

13- سليمان ناصر ,تطوير صيغ التمويل قصيرة الاجل للبنوك الاسلامية ,2007.

المذكرات والاطروحات :

14 -بوضياف جهاد ,ادارة مخاطر السيولة في البنوك الاسلامية ,مذكرة ماستر ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة خيضر ,بسكرة ,2015 .

15- حكيم براضية ,**دور التصكيك ودوره في ادارة السيولة في المصارف الاسلامية** ,مذكرة ماجيستر كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بوعلى ,الشلف, الجزائر ,2011

16-جهاد حفيان،" إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية"، مذكرة ماستر، كمية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2012/2011

17-لقمان حلوة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011 رقية شرون ,

18-ادارة المخاطر المالية –**دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية اطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الاقتصادية والتججارية وعلوم التسيير** ,جامعة الحاج لخضر – باتنة ,2014

19- نعيمة خضراوي , **ادارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية** ، رسالة ماجستير ,تخصص نقود وتمويل ,كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ,جامعة محمد خيضر ,بسكرة ,2009

20- هاجر زراقي ، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري** ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011 .

الملتقيات والمؤتمرات :

21-نوال بن عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21.اكتوبر2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف

22- صالح مفتاح، مداخلة ,**ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**, 2009،

23-علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، **استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 06 08 أفريل2007 .

المراجع باللغة الاجنبية

24-Bank Negara Malaysia /2002/Liquidity Framework for Islamique Financial Institutions ;Kwala Lampur[1]

25- RiFKi ISLAM ,Haw do islamic banks Manage liquidity risk , Kyoto Bullettin of Islamic Arabe studies 3-2 March ,2010

مواقع الالكترونية

28- الموقع الرسمي لبنك البركة http://www.albarak bank .com

قائمة الملاحق

البنود	2010	2011	الفارق بالقيمة	الفارق ب%
مجموع الميزانية	120509	132984	12475	10%
حقوق الملكية	18843	20550	1707	9%
الودائع	89983	103285	13302	15%
التمويلات	55689	58584	2895	5%
الايرادالمصرفي الصافي	7241	7804	563	8%
الالتزامات خارج الميزانية	42798	49468	6670	16%
الناتج الخام	4499	5141	642	14%
الناتج الصافي	3243	3778	535	17%

الوحدة بالمليون دج

البنود	2013	2012	الفارق بالقيمة	%الفارق ب
مجموع الميزانية	157073	150788	6285	4,2
حقوق الملكية	22965	22110	855	3,9
الودائع	125435	116515	8920	7,7
التمويلات	63354	57891	5463	9,4
الايراد المصرفي الصافي	7760	8286	-526	-6,3
الناتج الصافي	4092	4190	-98	-2,3

بالمليون دج

البنود	2014	2013	الفارق بالقيمة	الفارق ب %
مجموع الميزانية	162 772	157 073	5 699	3,6
حقوق الملكية	23 810	22 965	845	3,7
الودائع	131 175	125 435	5 740	4,6
التمويلات	80 627	63 354	17 273	27,3
خارج الميزانية	40 449	51 662	-11 213	-27,72
الإيراد المصرفي الصافي	7 473	7 760	-287	-3,7
الناتج الصافي	4 306	4 092	214	5,2

الفهرس

الفهرس

الإهداء	III
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لإدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية	
تمهيد	15
المبحث الأول: عموميات حول إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية	16
المطلب الأول: :ماهية السيولة وإدارتها بالبنوك الإسلامية	16
الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وأهدافها	16
الفرع الثاني: مفهوم السيولة بالبنوك الإسلامية	17
الفرع الثالث : مفهوم إدارة السيولة وأهدفها بالبنوك الإسلامية	18
المطلب الثاني : ماهية مخاطر السيولة وإدارتها بالبنوك الإسلامية	20
الفرع الأول : مفهوم مخاطر السيولة وأسبابها وأهم مؤشراتها بالبنوك الإسلامية	20
الفرع الثاني : تقنيات وإجراءات مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية	20
الفرع الثالث : الأدوات المالية ودورها في إدارة مخاطر السيولة	21
المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية	21

الفهرس

المطلب الأول : دراسات سابقة حول إدارة مخاطر السيولة بالبنوك الإسلامية محليا وأجنبيا	21
المطلب الثاني : مقارنة بين الدراسات السابقة ودراسة الحالية	22
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني :الدراسة الميدانية لبنك البركة الجزائري وكالة غرداية	22
المبحث الأول :مدخل التعريف بنك البركة الجزائري	22
المطلب الأول :طريقة الدراسة المعتمدة ولمحة تاريخية لبنك البركة	23
الفرع الأول :طريقة جمع المعلومات المعتمدة	23
الفرع الثاني :مجتمع الدراسة ولمحة تاريخية	24
الفرع الثالث: اهداف بنك البركة الجزائري	24
المطلب الثاني : أدوات الدراسة ودراسة الهيكلية لبنك البركة الجزائري	24
الفرع الأول : الأدوات المستعملة في جمع المعلومات	25
الفرع الثاني : الدراسة الهيكلية لبنك البركة الجزائري	27
الفرع الثالث:حسابات التي يتم فتحها من طرف البنك البركة واهم مهامه	27
المطلب الثالث :إدارة مخاطر السيولة بالبنك البركة الجزائري	30
الفرع الأول :دور إدارة المخاطر وأهدافها بالبنك البركة الجزائري	31
الفرع الثاني : إجراءات إدارة مخاطر السيولة وطرق قياسها	32
الفرع الثالث : أهم المسؤوليات وأساليب واثارالمختلفة لإدارة مخاطر السيولة بالبنك البركة الجزائري	34
المبحث الثاني : تحليل وتفسير ومناقشة النتائج	35
المطلب الأول : **عرض نتائج الدراسة خلال فترة الممتدة من 2010–2014**	35

الفهرس

الفرع الأول: دراسة مؤشرات السيولة	35
الفرع الثاني: دراسة تطورات حجم البنك	37
الفرع الثالث : دراسة تحليل مؤشرات بنك البركة ومخاطر السيولة	37
المطلب الثاني:تفسير ومناقشة النتائج	39
الفرع الأول: تحليل وتفسير النتائج مؤشرات السيولة	39
الفرع الثاني: تحليل وتفسير النتائج تطورات حجم البنك	43
الفرع الثالث : تحليل وتفسير النتاج تحليل الأفقي لمؤشرات بنك البركة ومخاطر السيولة	44
خلاصة الفصل	44
خاتمة	46
المراجع	48
الملاحق	52
الفهرس	54